دراسة حالة – جرد المخزونات

المنتجات التي تنتجها شركة Flavien متنوعة للغاية (هناك أكثر من 200 مرجع محتمل). تتضمن عملية التصنيع في أغلب الأحيان العديد من المعالجات لمواد متنوعة جدًا. عمليات المناولة كثيرة بسبب ضعف التحكم في الإنتاج. هناك ورشة واحدة، تم توسيعها مرتين، تسمح بأداء عمليات الإنتاج. عمليات الإنتاج محوسبة منذ نهاية السنة N–2، وجميع المنتجات لها ترميز محدد مما يسمح بالجرد الدائم للمخزونات.

مع ذلك، يتم إجراء جرد مادي للمخزونات مرة واحدة في السنة، وفقًا للالتزامات القانونية. ولدواعي التيسير، يتم تنفيذ ذلك في تاريخ سابق لاختتام السنة المالية.

أثناء مساعدتكم في عملية الجرد السنوي، سجلتم الملاحظات التالية:

• مسؤول الورشة هو الذي ينظم وينفذ ويشرف على الجرد.

• يتم اختيار تاريخ الجرد من قبل مسؤول الورشة ليتوافق مع فترة انخفاض النشاط.

• يقوم مسؤول الورشة بأخذ بعض موظفي التصنيع وعمال المستودعات وتعيينهم في أعمال الجرد. ويواصل العمّال الآخرون في المجموعات نشاطهم الإنتاجي.

• يكلف كل فرد صباحا بتغطية (إحصاء) جانب معين بأكمله. ولهذا الغرض، توفر له نسخة من الجرد الدائم الأخير.

• في كثير من الأحيان يجب عليه البحث عن وجهة المنتجات الموجودة (منتجات جاهزة في انتظار الشحن، أو على العكس موجهة لمخزن الشركة، الخ).

• بسبب عملية الإنتاج المستمرة، يصعب إجراء جرد مخزون الورشة، وبالتالي تظهر فروقات في المخزون.

• يتم تسجيل الفروقات في المخزون دون البحث عن تفسير أو الحصول على موافقة من الإدارة.

• لا توجد سجلات جرد بالمعنى الحقيقي للكلمة. كما يتم فحص هذه السجلات في وقت متأخر من السنة و هذا ما لا يمنح الضمانات المطلوبة.

المطلوب:

1. وضح ما إذا كان حضورك قانونيًا والإجراءات الممكنة التي يمكنك اتخاذها؛
2. التذكير بالمبادئ العامة لإجراء الجرد المادي في الشركة.
3. تلخيص الخلل في عملية الجرد في شركة Flavien.
4. الإشارة إلى المخاطر المحتملة؛

5. تطبيق المبادئ العامة للجرد على شركة Flavien لتصحيح الخلل الملحوظ من خلال التأكيد على المراحل التالية: مرحلة ما قبل الجرد، مرحلة الجرد نفسها، مرحلة ما بعد الجرد.

الحل

1. حضور المدقق

إن مهمة المدقق هي مهمة دائمة (مستمرة)، أي أنها يمكن أن تمتد على كامل مدة عهدته، وعلى كامل السنة من خلال السنوات المالية المعنية. ومن ناحية أخرى، فإن صلاحيات الفحص والمراقبة التي يتمتع بها المدقق واسعة جدًا. ومن بين هذه الصلاحيات، مراقبة المخزون خاصة من خلال المساعدة الحقيقية فيها، لذلك فقه قانونية وضرورية.

يمنع القانون المدقق (وبالتالي زملاءه) من التدخل في إدارة الكيان الخاضع للمراجعة. كما لا يستطيع المدقق التدخل بشكل مباشر في عمليات الجرد، ولكن يمكنه مراقبتها حسب الطرق التي يختارها.

2. المبادئ العامة لسير عملية الجرد

الهدف من الجرد هو إصدار بيان تفصيلي ووصفي للمخزونات.

وبشكل عام نجد أن عملية الجرد يجب أن تشمل ثلاث مراحل أساسية: مرحلة تحضيرية، ومرحلة الجرد نفسها، ومرحلة لاحقة.

المرحلة الأولى: التحضير لعملية الجرد

– تعريف الإطار المحاسبي (مواقع تخزين مختلفة، بضائع في انتظار الشحن، بضائع تم تسليمها ولكن لم يتم إصدار فاتورة بها بعد، ...)؛

– اختيار تاريخ الجرد بالتشاور مع إدارة الشركة.

– تنظيم الشركة (تصنيف الفواتير للتأكد من عدم تداخل السنوات ، مقاربة الفواتير، وصولات الاستلام، وترتيب مساحات التخزين، ...)؛

– إعلام وتدريب موظفي الجرد (الهدف من الجرد، طريقة العد، المسح، الوعي بأهمية جودة الاحصاء)؛

– تحديد فرق العمل.

المرحلة الثانية: اجراء عملية الجرد

– يجب إعطاء أهمية خاصة لعمليات الخروج أثناء الجرد (قد يكون من الصعب منعها ما لم يتم إيقاف نشاط الشركة، لذلك يجب توفير إجراء ترخيص التحريك)؛

– يجب على المسؤول مراقبة عمل فريق العد أثناء عملية الجرد نفسها.

المرحلة الثالثة: مرحلة تقييم المخزونات.

3. أهم الثغرات في عملية الجرد لدى الشركة

أ) لا يبدو أن مبدأ الفصل بين الوظائف مطبق بشكل صحيح في هذه الشركة. في الواقع، يجمع مسؤول الورشة بين وظائف اتخاذ القرار (اختيار التاريخ، وتنظيم عملية الجرد)، والتسجيل (صاحب بيانات الجرد، والتسويات التي سيتم تسجيلها) والمراقبة.

ب) لا يوجد تحضير للجرد: ليس هناك تعليمات حول التنظيم قبل الجرد، حول الإجراء، حول نطاق المنتجات التي سيتم جردها.

ج) القيام بالجرد خلال فترات نشاط الشركة سيؤدي إلى صعوبات في عد المخزونات في الورشة، والمواد الخارجة للإنتاج، والمنتجات النهائية أثناء الجرد، وكذلك صعوبات في تقييمها.

د) المكلفون بالجرد يعملون منفردين. قد تنشأ مشكلة في موثوقية المعلومات، لأنه لا توجد رقابة على الاحصاء.

ه) لا يتم البحث عن تفسير للاختلافات الظاهرة في المخزونات، ولا قياس إجمالي لأهمية الظاهرة. كما يتم تنفيذ عمليات التسوية اللاحقة دون موافقة مسبقة من سلطة عليا.

و) هناك خلل في تنظيم عملية الجرد، فلا يوجد مؤشر للتعرف على نسبة التقدم في عملية الجرد. لذلك فاحتمال النسيان أو العد المتكرر واردة، خاصة مع استمرار النشاط الإنتاجي للشركة.

4. المخاطر المحتملة

أ) الكميات المذكورة من المنتجات قد تكون غير الصحيحة، سواء بمعنى المبالغة في تقدير القيمة أو بمعنى التقليل من قيمتها.

ب) عند إغلاق الحسابات، قد توجد صعوبة في تقييم بعض المخزونات من المنتجات بشكل صحيح، وخاصة تلك ذات معدل دوران منخفض.

الآثار:

• يمكن أن تتأثر نتيجة الشركة بشكل كبير، خاصة وأن قيمة المخزونات معتبرة في الشركة (قد تظهر مشكلة في التوزيعات المحتملة في حالة المبالغة في تقدير النتيجة).

• سيكون من الصعب المصادقة على حسابات الشركة دون تحفظ.

ج) يؤدي عدم وجود تفسير لاختلافات الجرد إلى استمرار بعض الاختلالات المحتملة مثل: أخطاء في عمليات التسليم أو الهدر أو حتى الانكماش غير المعروف داخل الشركة نفسها، خاصة وأن المنتجات سهلة النقل (بسبب حجمها) وقابلة للتداول.

5. توصيات المدقق بخصوص نواحي القصور في عملية الجرد

يتم تقديم توصيات المدقق وفقًا لمبدأ عدم التدخل. ومع ذلك، من الممكن مع ذلك طلب تنظيم عملية الجرد من خلال مراعاة المراحل التالية:

أ) التحضير للجرد مع الأخذ بعين الاعتبار لـ:

– مراقبة الجرد والإشراف عليه من قبل الإدارة العامة. حيث يجب على الادارة اختيار تاريخ الجرد والمشاركة في تحضيره، مع إمكانية تفويض التنظيم لمسؤول الورشة؛

– تنظيم وتهيئة الشركة قبل الجرد مباشرة من خلال :

• تحديد الجوانب التي سيتم جردها، وترتيب مساحات التخزين وترميزها.

• التنظيم الإداري: تصنيف الفواتير حسب تاريخ التسليم لتسهيل تسوية الفواتير ووصولات التسليم.

• تشكيل فِرق الجرد.

• متابعة الجرد، سجل الجرد، والسجلات المرقمة مسبقًا.

• معلومات للمشاركين في العملية، ودور كل منهم، وإجراءات العد، والتقدم، والوثائق المستخدمة.

ب) سير عملية الجرد

– إيقاف النشاط أثناء إجراء الجرد وإتاحة الجرد لجميع الموظفين تحت مراقبة الإدارة العامة.

– يجب على مسؤول من الإدارة أن يراقب سجل الجرد، ويجب عليه تحديثه باستمرار، ويجب عليه التأكد من عودة جميع أوراق الجرد الموزعة؛

– يجب على المسؤولين في الإدارة، ومسؤول الورشة، التحقق من حسن سير عملية الجرد ومن الإجراءات المنفذة. كما يجب التأكد من تقدم أعمال العد.

ج) مراقبة الجرد

– تسليط الضوء على الاختلافات بين الجرد المادي الفعلي والجرد المحاسبي الدائم.

– البحث عن تفسيرات لهذه الاختلافات من أجل اقتراح تنفيذ إجراءات جديدة في المستقبل؛

– التحقق من اتساق وصحة التقييم الذي تم بناءً على الجرد الدائم من خلال مطابقة أسعار أحدث الفواتير مع التوقعات.